اي صورة المرئي فليكن في الغائب كذلك وانه باطل لتنزه الباري تعالى عن ذلك
فانتفت الروية في حقه لانتفاء لازمها وتقرير الجواب منع الملازمة وسنده ان
حصول المسافة والمقابلة والاحاطة والصورة ثمة اي هناك يعني في الروية في
الشاهد لا اتفاق كون بعض المرئيات كذلك اي يتصف بالمقابلة على المسافة المخصوصة
وبالاحاطة به وبالصورة لكونه جسما لا لكونها اي الصور المذكورة معلولا عقليا
لهذا النوع من العلم المسمى روية لثبوته اي ذلك النوع المسمى روية مع انتفايها
اي مع الامور المذكورة على ما بيناه بالاستدلال السابق والمعلول لا ينتفي مع انتقام
ثبوت علته والا لم يكن علة له والله اعلم الاصل العاشر العلم بانه تعالى واحد لا
شريك له اعلم ان المصنف ذكر اولا ان الركن الاول ينحصر في عشرة اصول هي العلم
بامور عشرة ومقتضى التطبيق بين اجماله وتفصيله ان يصدر كل اصل منها بلفظ
العلم كما صنع حجة الاسلام ولعل اقتصار المصنف على الترجمة بالعلم في الاصل
الاول والاصل العاشر دون الثمانية التي بينهما ايثار للاختصار واعتمادا على
التصريح بذلك في محل الاجمال مع الاشعار اولا واخرا بان المقصود العلم فان قلت
لم اخر المصنف اصله التوحيد مع انه المقصود الاهم الذي دعا اليه الانبياء
عليهم الصلاة والسلام قلت لما كان التوحيد هو اعتقاد الوحدانية
في الذات والصفات والافعال وكان ما تقدم من الوجود والعدم وسائر ما
عقد له الاصول السابقة اوصافا للباري سبحانه كل منها من متعلقات التوحيد
اقتضى ذلك تقديمها ليعلم ما توحدت به ذاته تعالى عن سائر الذوات من الازلية
والابدية والتعالي عن الجسمية والجوهرية والعرضية فان قلت فلم لم يقدم
التوحيد على الكلام في الاستوا والروية قلت لان الكلام في ذلك تتمة للكلام على
نفي الجسمية ونحوها واعلم ايضا ان الوحدة تطلق بمعنى انتفاء قبول الانقسام

ومعنى انتفاء التشبيه والباري تعالى واحد بكل من المعنيين ايضا اما
الاول فلتعاليه عن الوصف بالكمية والتركب من الاجزاء والحد والمقدار
واما الثاني فحاصله انتفاء المشابه له تعالى بوجه من الوجوه حتى يستحيل ان
يوجد واجبان فاكثر وهذه الاستحالة هي التي عقد هذا الاصل لاثباتها بالدليل
استدل لاثباتها الامام الحجة حجة الاسلام الغزالي بقوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فقال وبرهانه نساق الاية ثم قال وبيانه اي بيان
البرهان وهو الاية فرجع الضمير في عبارة الحجة البرهان وهو الاية وفي عبارة
المصنف هو قوله تعالى الحاضر وهو الاية فالمعنى فيهما واحد والمراد على كل
منهما بيان وجه دلالتها وهو انه لو كانا اثنين يعني لو فرض وجود اثنين كل منهما
متصف بصفات الالوهية التي منها الارادة وتمام القدرة واراد احدهما امرا
فالثاني ان كان مضطرا الى مساعدته كان هذا الثاني مقهورا عاجزا ولم يكن
الها قادرا وان كان قادرا على مخالفته ومدافعته كان الثاني قويا قاهرا والاول
ضعيفا قاصرا فلم يكن الها قاهرا انتهى وفي نسخ الاحيا هنا قادرا بدل قاهرا وهذا
الذي ذكره حجة الاسلام ابتدا لتقرير برهان التوحيد لا للزوم الفساد المذكور
في الاية فليس بيانا للاية وانما بيانها بيان لزوم الفساد على تقدير التعدد ولك
ان تقول بل ما ذكره الحجة بيان للاية وتقرير لدلالتها برهان التوحيد المعروف
ببرهان التمانع بناء على ما في الاية من الاشارة اليه كما سياتي التنبيه عليه في كلام
العلامة العلاء البخاري وانما يكون ابتداء التقرير بالنظر الى عبارة الاية فان معناها
لزوم الفساد بتقدير التعدد وها نحن نقرره فنقول الكلام في اثبات التوحيد
اما ان يكون مع الملحد او مع غيره وهل المراد بالملحد من اتبع ملة نبي من الانبياء وهو
معناه المشهور او المراد به من اعتقد حقية ملة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الا انه

ها

ممراد بالملحد

Copyright © King Saud University